LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

قرار حكومة الدبيبة رقم (227) لسنة 2024
بإعادة تنظيم قوة التدخل والسيطرة

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الإيجاز
19 مايو 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

قرار حكومة الدبيبة رقم (227) لسنة 2024

بإعادة تنظيم قوة التدخل والسيطرة

ايجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

19 مايو 2024

مقدمة

انتهج رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة نفس نهج سلفه فائز السراج، في العديد من القرارات، وخاصة في تكوين تشكيلات مسلحة وأجهزة امنية تتبع لهما مباشرة. فالسراج هو من فتح الباب أمام الميليشيات والتشكيلات المسلحة، وقام بتعيينهم في مناصب عليا في الحكومة، والأجهزة الأمنية.

ومؤخر قام الدبيبة بتكرار نفس الأخطاء السابقة، وذلك بإصداره قرارا رقم (227) لسنة 2024، أثار مخاوف الكثيرين بإعادته لتنظيم وتشكيل "قوة التدخل والسيطرة".

السراج وشرعنه الميليشيات

يعتبر السراج هو من فتح الباب أمام قادة التشكيلات المسلحة، وذلك عن طريق تعيين قادة وأفراد مليشيات موالية له في أجهزة الدولة، وهذا أعطي الكثير منهم شرعية ومكانه لم يكن يتخيلوها. فاتخذ السراج قراراً بإنشاء جهاز أمني سمى "جهاز دعم الاستقرار" عام 2020، وهو جهاز مستقل وله ذمة مالية مستقلة، ليصبح أحد أذرع المجلس الرئاسي بعد ذلك، وعين على رأسه آمر جهاز الأمن المركزي "غنيوة الككلي".

ومن قبله كان قرار (555) الذي أعاد تشكيل "جهاز الردع لمكافحة الجريمة"، ليكون جهاز مستقل وله ذمة مالية مستقلة، وموالية أيضاً للمجلس الرئاسي مباشرة. وبعد ذلك عين "عماد الطرابلسي" آمر "جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية" نائباً لرئيس جهاز المخابرات العامة، والذي أصبح بعد ذلك وزيراً للداخلية في حكومة الدبيبة.

ومن هنا، بدأ سيناريو الصراع على تقاسم مناطق النفوذ والسيطرة بين التشكيلات المسلحة في العاصمة طرابلس خاصة، ومنطقة غرب طرابلس عامة. ونتج عنه تمكين للميليشيات والتشكيلات المسلحة في أجهزة الدولة الشرطية والعسكرية واعطاءهم الرتب والنياشين.

وبذلك تكون عشوائية قرارات السراج، والدبيبة من بعده، سببا مباشرا للكثير من الفوضى الأمنية في البلاد، مما أدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الذي يشهده كل متابع للشأن الليبي.

الدبيبة وقوة التدخل والسيطرة

أصدر رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، القرار 227 لسنة 2024، الذي ينص على إعادة تنظيم قوة التدخل والسيطرة، وليكون مقرها الرئيسي طرابلس، ومن الممكن إنشاء فروع ومكاتب أخرى لها في الغرب الليبي، ونص القرار على أن يكون الدبيبة هو الرئيس الأعلى لها في وقت الطوارئ، وتتلقى أوامرها منه مباشرة، وتدار بآمر يصدر بتسميته بـ قرارا من مجلس الوزراء، بناء على عرض من رئيس مجلس الوزراء.

ومنح القرار صلاحيات واسعة للقوة لمواجهة أي مشاكل أمنية، حيث نص القرار على أن القوة تتولي محاربة الأفعال الإجرامية وملاحقة الجناة بالتنسيق مع الجهات المختصة، والتدخل عند الضرورة لحماية المنافذ البرية

والبحرية والجوية، بتكليف من رئيس مجلس الوزراء، وتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تصدر إليها في الظروف الطارئة أو العادية، وبحسب الأوضاع الأمنية، والقوة لها الحق في استخدام الوسائل المادية والفنية والتقنية التي تراها ملاءمة لأداء مهامها، والتنسيق مع الجهات الأمنية لتحقيق أهدافها، وإعداد وتنظيم وتدريب وتسليح العناصر من المنتسبين للقوة، وامتلاك واستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

قرار الدبيبة هذا له عدة عواقب جسيمة، وسوف يسهم في زيادة الانقسام في الغرب الليبي وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن المتوقع أن ينتج عنها الكثير من الاشتباكات المسلحة.

لكن وبالنظر للأمر من جانب الرئيس "عبد الحميد الدبيبة"، يُلاحظ أنه يريد قوة عسكرية مسلحة تخضع له مباشرة وتدين له بالولاء حتى لا يمكن الإطاحة به، خاصةً وأن بعض التشكيلات المسلحة تخلت عنه مؤخر ودخلت في حسابات وولاءات جديدة مع مناويين له، وأيدت تكوين حكومة جديدة منتخبه.

كما يبدوا أن تخوف الدبيبة من إنشاء حكومة جديدة، جعله يقدم على مثل هذه الخطوة، خاصةً مع تسليط معظم الدول المتدخلة في الشأن الليبي الضوء على ضرورة إجراء انتخابات حرة نزيهة في ليبيا، ودعما للتوافق الذي وصل إليه رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" ورئيس مجلس الدولة "محمد تكاله"، على تشكيل حكومة جديدة موحدة.

ولم تكن هذه المرة الأولي للدبيبة للتعاون مع الميليشيات والتشكيلات المسلحة، فقد استخدم بعض التشكيلات المسلحة التابعة له لكي يواجه رئيس الحكومة السابق والمكلف من مجلس النواب "فتحي باشاغا"، عندما حاول في أغسطس 2022 الدخول إلى العاصمة طرابلس رفقة بعض من وزراء حكومته، لممارسة مهام الحكومة من داخل مبني شارع السكة وسط طرابلس.

وعلي الرغم من اتباع الدبيبة لنهج السراج، إلا أنهما اختلفا في الكثير من القضايا، في حين اتفقا في البعض الاخر، والتي كان من أبرزها تكوين أجهزة مستقلة هجينة، توازي مؤسسات الدولة الرسمية، وبميزانيات مالية مستقلة، تقودها شخصيات ليس لها علاقة سابقة بمؤسسات الدولة الأمنية او العسكرية، ومنحهم الرتب والترقيات الاستثنائية بدون رقيب او حسيب، لتكون ذراعا لهم للحفاظ على الحكم، وحمايتهم من حدوث أي هجوم من المجموعات المسلحة الأخرى المناوأة لهم.

فالتغيير الدائم لولاء المجموعات المسلحة، ووجود قوي أخري متاحه للتعاقد، يزيد المخاوف لدي المسؤولين في الدولة الليبية من الانقلاب عليهم، أو معارضتهم لأي قرار يتخذونه لا يكون في مصلحتهم، فدائما هناك تغير في ميزان القوي والولاء.

وبذلك يكون، "الانقسام وإرباك المشهد الأمني في الغرب "، هو السيناريو المرجح الذي قد ينتج عن تشكيل مثل هذه الأجهزة والتشكيلات الأمنية والعسكرية، والتي سوف تخلق حالة من عدم الاستقرار وإرباك للمشهد الأمني في منطقة الغرب الليبي، والذي يشهد حالياً العديد من الاشتباكات المسلحة العنيفة بشكل دوري. وبالتالي، إنشاء مثل هذه القوة سوف يزيد الأمر سوءاً، خاصة في ظل مساعي البعض للإطاحة بحكومة الدبيبة، حيث تم تنظيم مؤخراً العديد من الوقفات والاحتجاجات الرافضة لاستمراره، والداعية للإطاحة به، فـ يمكن لهذه القوة أن تستخدم من قبل حكومة الوحدة الوطنية "للسيطرة على الشارع الليبي المنقسم بين مؤيد للحكومة واستمرارها، وبين مطالب بحكومة جديدة".

فمن الممكن أن يكون هدف الدبيبة السيطرة على هذا الحراك المناوي له والرافض لاستمراره في الحكم، وبذلك يضمن الدبيبة عدم وجود احتجاجات أو معارضة له، وذلك بمحاولة احتوائها بدون أن تشكل خطراً على حكمه.

أيضا من المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة لخلق مبررات لبعض الدول الغربية والعربية الطامعة في موارد ليبيا، بالتواجد في الغرب، تحت ستار الحفاظ على الاستقرار الأمني في ليبيا.

الخاتمة

تعاني ليبيا منذ 2011 من تدهور الوضع الأمني فيها. وعلي الرغم من أن المجموعات المسلحة تواجدت منذ حكومة "عبد الرحيم الكيب"، إلا أن السراج منحهم صلاحيات وامتيازات كبرى، جعلت عهده مرتبط بتلك المجموعات المسلحة، ما عمق من حالة التدهور الأمني في المنطقة الغربية، والتي هي امتداد للتدهور الحاصل في كل ربوع ليبيا نتيجة الانقسام الذي حدث في 2014.

وبذلك، يمكن القول بأن منطقة الغرب الليبي في فترة السراج والدبيبة تعتبر من أكثر الفترات تدهوراً على المستوى الأمني، خاصةً مع الاحتجاجات والصراعات والاشتباكات العديدة التي شهدتها المنطقة في هاتين الفترتين.

وبتشكيل الدبيبة لهذه القوة بقرار (227) لسنة 2024 _" إعادة تنظيم قوة التدخل والسيطرة"، يعرض ليبيا لخطر آخر، خطر لا يبنى الدولة بل قد يؤدى لتفككها وتعميق أزمتها البنيوية. وبوجود الكثيرين من الذين يرفضون قرارات الدبيبة، فمن الممكن أن تخلق هذه الخطوة حالة من الاحتجاجات بين المواطنين، فضلاً عن نشوب نزاعات مسلحة مع الميليشيات الأخرى، وأنه بهذا القرار من الممكن أن يخلق حالة من الفوضى قد تؤدي للإطاحة به، أو تخلق حالة من الحروب والنزاعات المستمرة.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info